

ملاحظات نقدية على كتاب ( التعجب بين التركيب والدلالة )

م.د. عبدالخالق ولي فتاح

جامعة كوية - كلية التربية

abdulxalq.waly@koyauniversity.org

المستخلص

ينماز التعبير عن التعجب في اللغة العربية بتركيبه اللفظي المخصوص - الذي يمثله عادة التركيبان ( ما أَفْعَلُهُ ) و ( أَفْعَلُ بِهِ ) - الذي يختلف في ظاهره عن البناء اللفظي المعهود لـ ( الجملة ) ممثلاً في صورتها الأساسية : الجملة الفعلية و الجملة الاسمية ، ولذلك تعددت آراء الدارسين القدماء والمحدثين في تحديد ماهية العناصر اللغوية المشتركة في تشكيل هذا التركيب ( مثل " ما " و " أَفْعَلُ " ) وتباينت على نحو غريب .

وعلى الرغم من عناية الدارسين المحدثين بالتعجب وحرصهم على معالجته في ضوء الدراسات والنظريات اللغوية الحديثة فإن معالجتهم له جاءت في الغالب ضمن فصول متفرقة في كتبهم التي خصصوها لدراسة مسائل النحو العربي المتنوعة والمتعددة ، ولم يكادوا يضردها بدراسات مستقلة خاصة بها ، ومن هنا تأتي أهمية كتاب ( التعجب بين التركيب و الدلالة ) مؤلفته الأستاذة (سلى النجار) الذي يعد من الدراسات القليلة الخاصة بالتعجب .

والملاحظات النقدية التي يقدمها هذا البحث لا تسعى إلى التقليل من قيمة الجهود الكبيرة الذي بذلته المؤلفة في دراسة هذا الموضوع ، بل تنطلق من رؤية منهجية تؤمن بأن النقد الموضوعي النزيه هو المعيار الفاصل في إبراز القيمة الحقيقية للعمل الفكري الذي يتناوله .

وتنصب هذه الملاحظات على آراء المؤلفة المتصلة بتحديد ماهية التعجب و تحليل تركيبه اللفظيين القياسيين - ( ما أَفْعَلُهُ ) و ( أَفْعَلُ بِهِ ) - على وجه الخصوص .

الكلمات الرئيسية: اسلوب التعجب، استدراقات نقدية، سلى النجار

Abstract

The exclamation mark is charismatic in Arabic language in its structure which is usually represented by two structures ( MA AF'ALAH ) and ( AFIHL Behi ) which is different from its appearance from sentence structure , represented by in both basic shapes : AL JUMLLA ALFIHILIYAH and JUMLLA AL ISMIYAH ) therefore ,the ancient and modern scholars ideas varied in specification of the language elements that forms this structure. In spite of the care of the modern scholars about exclamation and their concern to treat it in the light of modern linguistic studies , Their treatment of it often came in different section in their books that they dedicated for different Arabic grammar issues. They did not treated it within independent studies ,Thus , the importance of this book is dealing about characteristics of exclamation mark. The remarks of this study concentrates on author's idea related to identification of exclamation and analysis its structure.

Key Words: Exclamation Style, Critical Review, Salwa Al Najar

المقدمة

ينماز التعبير عن التعجب في اللغة العربية بتركيبه اللفظي المخصوص - الذي يمثله عادة التركيبان ( ما أفعله ) و ( أفعل به ) - الذي يختلف بناؤه عن البناء اللفظي المعهود لـ ( الجملة ) ممثلاً في صورتها الأساسيتين : الجملة الفعلية و الجملة الاسمية ، ولذلك تعددت آراء الدارسين القدماء والمحدثين في تحديد ماهية العناصر اللغوية المشتركة في تشكيل هذا التركيب (مثل " ما " و " أفعل " ) وتباينت على نحو غريب .

وعلى الرغم من عناية الدارسين المحدثين بالتعجب وحرصهم على معالجته في ضوء الدراسات والنظريات اللغوية الحديثة فإن معالجتهم له جاءت في الغالب ضمن فصول متفرقة في كتبهم التي خصصوها لدراسة مسائل النحو العربي المتنوعة والمتعددة ، ولم يكادوا يفردها بدراسات مستقلة خاصة بها ، ومن هنا تأتي أهمية كتاب ( التعجب بين التركيب و الدلالة ) لمؤلفته الأستاذة (سلوى النجار) الذي يعد من الدراسات القليلة الخاصة بالتعجب .

والملاحظات النقدية التي يقدمها هذا البحث لا تسعى إلى التقليل من قيمة الجهود الكبير الذي بذلته المؤلفة في دراسة هذا الموضوع ، بل تنطلق من رؤية منهجية تؤمن بأن النقد الموضوعي النزيه هو المعيار الفاصل في إبراز القيمة الحقيقية للعمل الفكري الذي يتناوله .

وتنصب هذه الملاحظات على آراء المؤلفة المتصلة بتحديد ماهية التعجب و تحليل تركيبه اللفظيين القياسيين - ( ما أفعله ) و ( أفعل به ) - على وجه الخصوص .

حرصت المؤلفة قبل بيان موقف عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) من مسألة التعجب في اللغة العربية - وهو الموقف الذي يشغل الحيز الأكبر من كتابها- على أن تعرض آراء عدد من العلماء القدماء السابقين عليه، فوقفت عند المبرد (٢٨٥ هـ) الذي يقول عن التعجب : (( هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ، و يلزم طريقة واحدة ؛ لأن المعنى لزمه على ذلك . وهو باب التعجب ))<sup>(١)</sup> ، وعلقت على هذا القول بأن الإشكال الذي يطرحه التعجب عند المبرد متعلق ببنية تركيبية مخصوصة يتعدى فيها الفعل إلى مفعول وفاعله مبهم. وإبهام الفاعل يخرج بالفعل عن أحد وجهين جرى فيهما الكلام على الأصل؛ ففاعل الفعل إما أن يكون معلوماً أو مجهولاً ، فأما أن يكون مبهماً فذلك ما لا يجري به الأصل ، والخروج عن الأصلية قد استتبع في منطق المبرد أمرين لازمين : أحدهما ألا يتصرف مثل غيره من الأفعال ، و ثانيهما أنه يلزم صيغة واحدة لضرب من البناء و مقتضاه المعنى الذي هو التعجب<sup>(١)</sup> .

واستناداً إلى هذا التقسيم ترى المؤلفة أن الأهمية تتعلق من ناحية أولى بموقع الفعل في التركيب؛ إذ يؤلف هذا الفعل الحامل لمعنى التعجب تركيباً إسنادياً فعلياً يتعدى فيه إلى مفعول لكن فاعله مبهم، وهذا أول وجه من وجوه الخصوصية . ولما خالف فعل التعجب غيره من الأفعال باقتضائه فاعلاً مبهماً احتاج إلى ضرب من التخصيص على

(١) المقتضب ٤/١٧٣ .

(٢) التعجب بين التركيب و الدلالة ١٩-٢٠ .

مستوى التعامل معه صرفيا فحُصَّ بعدم الانصراف ؛ لأنَّ معاملته معاملة الفعل العاديِّ و تصريفه من شأنه أن يفقده الدلالة الجديدة التي لحقته <sup>(١)</sup> .

ومن الواضح أن رأي المبرّد السابق قائم على أساس التسليم بفعلية (أَفْعَل) الوارد في تركيب التعجّب ، وهو أساس ربّما لا يكون متينا تماما ؛ إذ يضعفه الأدلة الكثيرة التي قدّمها الدارسون القدماء القائلون باسمية (أَفْعَل) و المعارضون على القول بفعاليتها ، ومن أبرزها أن (أَفْعَل) يدخله التصغير، فيقال : ما أُحْيِسُّهُ ، و ورد تصغيره في نصوص فصيحة منها قول الشاعر :

يا ما أُمَيْلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَاؤُلِيَاكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ <sup>(٢)</sup>

والتصغير من خصائص الأسماء <sup>(٣)</sup> .

ومن هذه الأدلة أيضا أن الحكم بفعلية (أَفْعَل) يفضي إلى فساد المعنى في الأمثلة التي من نحو : ما أَعْظَمَ اللَّهُ ؛ إذ سيكون المعنى مع هذا الحكم : شيءٌ أَعْظَمَ اللَّهُ، و الله عظيمٌ لا يجعل جاعل <sup>(٤)</sup> .

وهي أدلة أثارَت اعتراضات من الدارسين القائلين بفعلية (أَفْعَل)؛ الذين اعترضوا على الدليل الأول بأنَّ تصغير (أَفْعَل) ليس على حدِّ التصغير في الأسماء ؛ لأنَّ تصغير الأسماء يتناولها لفظا و معنى أما تصغير (أَفْعَل) فيتناولها لفظا لا معنى لأنَّه متّجه إلى مصدره .

وبأنَّ دخول التصغير في (أَفْعَل) الوارد في تركيب التعجّب يمكن أن يكون حملا على باب (أَفْعَل) التفضيل لاشتراكهما في التفضيل و المبالغة ، فضلا عن أن (أَفْعَل) لما أُلزِم طريقة واحدة أشبه الأسماء فدخله بعض أحكامها و منها التصغير ، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجُه عن أصله ؛ فاسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرجُه ذلك عن الاسم <sup>(٥)</sup> .

واعترضوا على الدليل الآخر بأنَّ معنى التقدير في قولنا (ما أَعْظَمَ اللَّهُ) هو : شيءٌ وصفه بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبرت كبيرا وعظمت عظيما أي وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيرته كبيرا وعظيما ، وبأنَّه يحتمل أيضا أن يكون بمنزلة الإخبار أنه عظيم لا على معنى شيء أعظمه ؛ لأنَّ الألفاظ الجارية عليه يجب حملها على ما يليق بصفاته <sup>(٦)</sup> .

(١) نفسه ٢٠ .

(٢) جاء في كتاب (معجم شواهد النحو الشعرية) ص ٤٢٨ أن هذا البيت روي لأكثر من شاعر، هم : العرجي و مجنون ليلى و ذي الرمة و الحسين بن مطير، وهو بهذه النسب المختلفة وبلا نسبة في : شرح شواهد الشافية ١٩٠/١ و أمالي ابن الشجري ١٣٠/٢ و همع الهوامع ١/٧٦٥ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١٢٠/١ ( و سنشير إليه بعد الآن بـ " الإنصاف " )، وينظر : شرح المفصل ١٤٣/٧ و شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٤٦/٥ ( و سنشير إليه بعد الآن بـ " شرح الرضي " ) و التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ٢٨٩-٢٩٠ ( و سنشير إليه بعد الآن بـ " التبيين " ) .

(٤) ينظر : الإنصاف ١/١٣٥ و التبيين ٢٩٠ .

(٥) الإنصاف ١/١٢٩-١٣١ ، و ينظر : شرح كتاب سيبويه ٣٥٦/١ و شرح المفصل ١٤٤/٧ و شرح الرضي ٣/٣٤٧ و التبيين ٢٩٠ .

(٦) ينظر : نفسه ١/١٣٥ و التبيين ٢٩١ .

والنظرة الفاحصة في مثل هذه الاعتراضات تكشف عن مدى تكلفها وبعدها عن المنهجية الموضوعية السليمة التي يتعين على المناقشات العلمية المجدية الانتظام في إطارها؛ فالتكلف بين في زعمها أن تصغير (أفعل) ليس على حد تصغير الأسماء ، وفي زعمها أن تقدير المعنى في قولنا (ما أعظم الله) هو شيء وصفه بالعظمة . وفي زعمها أن ((الألفاظ الجارية على الله سبحانه و تعالى يجب حملها على ما يليق بصفاته)) الذي يخرج في علاج هذه المسألة عن حدودها اللغوية التي ينبغي أن تتم فيها .

ولذلك فمثل هذه الاعتراضات لا تدل إلا على مقدرة أصحابها في الجدل النظري والتفنن في ابتداع الحجج التي يمكن التدرج بها للتشبث بأرائهم ورفض قبول الآراء المخالفة لها ، وهو ما أفضى إلى نشوء مباراة جدلية بين الدارسين القدماء لإثبات اسمية (أفعل) أو فعليتها لم تتمكن فيها أدلة أي من الفريقين المتصارعين وحججهم واعتراضاتهم من إثبات سلامة رأيه على نحو حاسم بقدر ما تمكنت من إبراز وجوه الضعف والقصور في رأي الفريق الآخر و تعذر التسليم بصحته .

وتعذر التسليم بفعلية (أفعل) يضعف الزعم القائل باقتضائه فاعلا مبهما، ويحول من ثم دون قبول ذلك الرأي القائم عليه الذي استنبطته المؤلف من نص المبرّد السابق في تعليل لزوم (أفعل) صيغة واحدة أو عدم تصرفه .

ومما ينبغي الالتفات إليه هنا أن (أفعل) الوارد في تركيب التعجب لا يدل وحده على معنى التعجب ليتخذ من عدم تصرفه دليلا على هذا المعنى ؛ لأن معنى التعجب حاصل من مجموع العناصر الداخلة في هذا التركيب ولا يصح نسبته إلى أحدها دون الآخر، و السمة الأساسية البارزة لهذا التركيب هي أن الترابط الحاصل بين عناصره لا يقوم على علاقة (الإسناد الأصلي) التي تميز تركيب (الجملة) في اللغة العربية ؛ بل يقوم على علاقة مخصوصة مغايرة لها تتمثل في تداخل بعضها مع بعض و تمازجها على نحو يشكّل منها كتلة لفظية واحدة غير قابلة للتجزئة، و يترتب على انتظام العناصر الفعلية أو الاسمية - غير العلمية - في إطار هذا التركيب فقدانها لخصائصها و سماتها المميزة و يحدث لها وضعاً جديداً تصبح فيه بمثابة الحروف التي تتشكّل منها الكلمات المفردة . وهذا التداخل و التمازج يبرز على نحو جليّ مع (أفعل) الذي يبدو أن موقعه الوسطي في هذا التركيب ومعناه المعجمي الذي يعين مجال المعنى الإفصاحي أتاح له القيام بدور بارز في بنائه و تماسك أجزائه ؛ وذلك باتصاله بالعنصر السابق عليه اتصالاً وثيقاً يترتب عليه فقدانه معنى الفعلية - أو الاسمية - التي يدلّ عليها بلفظه المنفرد لصالح معنى خاص انفعالي يتصل بالتعجب يسهم هو والعنصر السابق عليه - المتمثل بـ ( ما ) - معا في تعيين المجال الذي يدور حوله ، وبامتزاجه في الوقت نفسه بالعنصر التالي له امتزاجاً يمكنهما سوياً من تكملة هذا التعيين بتحديد الجهة المقصودة بالتعجب ضمن إطار هذا المجال أو ما يعبر عنه عادة بـ ( المتعجب منه ) .

فهذا التداخل و التمازج بين العناصر الداخلة في تركيب التعجب يحول من جانب دون نسبة معنى التعجب لأيّ عنصر منها منفرداً ، و يفسّر من جانب آخر خصوصية (أفعل) في قبوله بعض علامات الأفعال - مثل دخول نون الوقاية عليه عند اتصاله بـ (ياء الضمير)<sup>(١)</sup> - و بعض علامات الأسماء - مثل دخول التصغير عليه - على حدّ سواء ، الأمر الذي أدى إلى اختلاف الدارسين القدماء في تحديد ماهيته .

وفي موضع آخر من كتابها تنقل المؤلف قول عبدالقاهر الجرجاني عن التعجب : (( اعلم أن التعجب من مواضع الإبهام و البعد من الوضوح و البيان ، ألا ترى أن حقيقة قولك : أعجبنى الشيء ، أنك أنكرته فلم تعرف سببه ولم

(١) ينظر : الإنصاف ١٢٢/١ و شرح المفصل ١٤٣٤/٧ و التبيين ٢٨٦ .

تأنس بنظائره ، و لا يُعجَب إلّا من الشيء الذي يتعدّى حدّ أشكاله ، و يبلغ مرتبة فوق مراتبها ))<sup>(١)</sup> ، وتعلّق عليه بأنّ داعي التعجّب عنده أمران متكاملان : إنكار لعدم وضوح السبب و عدم استئناس بالنظائر ، وكلا العملتين عقليتان فالمتعجّب في هذا النصّ ليس منفعلًا وإنما هو يسائل الواقع باعتماد جملة من الآليات المنطقية<sup>(٢)</sup> .

وتقول أيضا : (( فالمتعجّب قبل أن يكون تركيبيا مخصوصا هو موقف من حالة " الإبهام والبعد من الوضوح والبيان" . فهو حالة " تنشأ من الضغط المتضادّ الذي يتولّد بين ماهو موجود و ما تتصوّر أنّه يمكن أن يكون"<sup>(٣)</sup> . و تلك قوة التعجّب هي خيبة في أفق انتظار المتكلم ، نتيجة تقابل بين ما كان يُتوقّع أن يحدث وما حدث فعلا . يقوم التعجّب من ناحية أخرى بتحقيق وظيفة تواصلية فيستحثّ الحوار))<sup>(٤)</sup> .

وفي ظنّي أنّ رأي عبد القاهر الجرجاني و غيره من الدارسين القدماء في ربط التعجّب بفكرة الإبهام أو عدم معرفة السبب يبدو بعيدا ؛ لعدم اتساقه مع طبيعة التعجّب الانفعالية التي نصّ عليها بعض القدماء بوضوح في تعريفه للتعجّب بأنّه (( انفعال يعرض للنفس))<sup>(٥)</sup> ، فالتعجّب هو انفعال يثيره أساسا بشكل تلقائي هذه الكثرة والزيادة الحاصلة في صفة أو حدث ما على نحو يخرج به عمّا هو مألوف وشائع فيثير الدهشة ويلفت الانتباه ، وليس لازما تعليق حصول مثل هذا الانفعال على معرفة المتكلمّ السبب في هذه الزيادة أو عدم معرفته به ؛ لأنّ معرفته للسبب لن تمنع من حصوله ولن تؤثر فيه ؛ فالمتعجّب من جمال السماء أو أي مظهر آخر من مظاهر الوجود اللافتة ربّما لا يخفى عليه أنّ مصدره أو السبب فيه - إن صحّ القول بأنّ له سببا تمكن معرفته - متعلّق بقدرته خالق الوجود ، وإن كان خافيا عليه ذلك ثمّ عرّف به أو عرفه بنفسه بالبحث والتقصّي فإنّ معرفته هذه لن تحوّل بينه وبين تكرار التعجّب منه في كل موقف يتوافر له فيه عنصر الزيادة الخارجة عن الحدّ المألوف التي تبعث على الدهشة والانبهار .

والزيادة الحاصلة في الحدث أو الصفة التي يخرج بها المتعجّب منه عن حدّ المألوف لا تعني أنّ المتعجّب يقيم تعجّبه أو يعلّقه على مساءلة للواقع للتأكد من (عدم الاستئناس بالنظائر للمتعجّب منه) ؛ لأنّ مثل هذه المسألة العقلية المنطقية لا تتسق مع طبيعة التعجّب الانفعالية التلقائية .

وهذه الطبيعة الانفعالية التلقائية للتعجّب تحوّل دون قبول تلك الآراء والأقوال التي تنصّ على أنّ التعجّب هو حالة تنشأ من الضغط المتضادّ المتولّد بين ماهو موجود و ما يتصوّر أنّه يمكن أن يكون وعلى أنّ قوة التعجّب تتمثّل في أنّها خيبة في أفق انتظار المتكلم ؛ فالباعث الأساس على التعجّب لا يبدو أنّه مرتبط أو متعلّق بما لدى المتكلم من توقّع أو تصوّر مسبق يناقضه أو يباينه ما يُفاجأ بوجوده في الواقع ، بقدر ماهو متعلّق بتلك الزيادة غير المألوفة في الحدث الذي هو محلّ التعجّب ، التي تدفعه إلى التعبير عن حالة الانفعال التي يتلبّس بها بإزاء هذا الحدث على نحو تلقائي لا يبدو أنّه يسعى به إلى استحثّات الحوار من سامعه لتحقيق وظيفة تواصلية معه كما تزعم المؤلّفة .

(١) المقتصد ١/٣٧٣ .

(٢) التعجب بين التركيب والدلالة ٣٩ .

(٣) تحيل المؤلّفة في هذا الكلام المحصور بين قوسين صغيرين إلى مصدر غربي هو : R. Martin: Langage et "croyance" dans la theorie semantique , p98 .

(٤) التعجب بين التركيب والدلالة ٣٩-٤٠ .

(٥) شرح الرضي ٥/٢٤٣ ، وينظر : حاشية ياسين على شرح التصريح ٢/٨٦ و حاشية الصبان ٣/٢٣ و حاشية الخضري ٢/٦٠ .

وتذكر المؤلفة أنّ خصوصية التركيب التعجّبي عند عبدالقاهر تتمثل في أنّه انزاح في التعبير من الدلالة على الخبر إلى الدلالة على الإنشاء ، بناءً على أنّ قولهم في التعجّب : ( ما أحسنَ زيداً ) الأصل فيه أو القصد منه هو ((الإخبار بأنك مشاهد الجمال الكامل، إلّا أنّك لا تعرف سببه، وإنّما تعرف أنّ شيئاً أحدثه أو أوجبه))<sup>(١)</sup> . وذلك هو مسوّغ البنية التركيبية المخصوصة ، وهي نتيجة لخصّها في قوله : (( و إذا كان ذلك كذلك، وجب أن يكون "ما" في قولك "ما أحسن زيداً" ، اسماً مجرداً من الصلة و الصفة ))<sup>(٢)</sup> . فهو يجعل (( دلالة التعجّب المركّبة سبباً لبناء التركيب التعجّبي بناءه المخصوص ذاك . وتكمن تلك الخصوصية التركيبية في اعتبار "ما" اسماً موصولاً مقطوعاً عن الصلة والصفة معاً، فلا يحافظ من ذلك كلّه إلّا على معنى الإبهام ))<sup>(٣)</sup> .

ونظنّ أنّ النظرة الفاحصة المدقّقة في أقوال عبدالقاهر عن (ما) الواردة في تركيب التعجّب - ومنها على وجه الخصوص قوله السابق الذي استدلّت به المؤلفة لبيان رأيه في (ما) - تكشف لنا أنّه لم يقل بهذه الفكرة المتمثلة في أنّ (ما) اسم موصول مقطوع عن الصلة و الصفة التي تتحمّس لها المؤلفة كثيراً<sup>(٤)</sup> وتظنّ أنّه حاول أن يفسّر بها خصوصية التركيب التعجّبي ؛ فهو لم يذكر في قوله السابق أنّ (ما) (اسم موصول) ؛ بل نصّ بشكل واضح و صريح على أنّها (اسم) مجرد من الصلة والصفة، وهو يقصد بذلك أنّها اسم نكرة تامّة، متّبعا في ذلك مذهب جمهور البصريين و راداً على المذاهب و الآراء الأخرى المتعدّدة في (ما) التي يقول بعضها بأنّها نكرة ناقصة و الجملة التي بعدها (صفة) لها ، ويقول بعضها الآخر بأنّها اسم موصول و الجملة بعدها (صلة) لها.

و لو كان عبدالقاهر يرى أنّ (ما) اسماً موصولاً كما تظنّ المؤلفة لما كان هناك مسوّغ مقبول و مقنع لأن يقول عنه بأنّه مجرد من (الصفة) ؛ إذ من المعلوم أنّ الاسم الموصول يستغني بصلته عن (الوصف) .

فراي عبدالقاهر في (ما) لا يختلف عن رأي سيبويه و جمهور البصريين في أنّها نكرة تامّة، وهو رأي يرتبط عندهم بفكرة الإبهام التي أصرّ الدارسون القدماء جميعاً على اتخاذها أساساً يقيمون عليه دراستهم للتعجّب و فهمهم له ، وهي فكرة بيّنا سابقاً أنّها لا تسهم كثيراً في الكشف عن ماهيّة التعجّب و إدراك طبيعته الانفعالية التلقائية<sup>(٥)</sup> .

أمّا الزعم بأنّ القصد الأساس أو الأصل من تركيب التعجّب هو (الإخبار) وأنّه تحوّل أو انزاح عنه إلى معنى التعجّب فيقوم في جوهره عند الدارسين القدماء - وبضمنهم عبدالقاهر الجرجاني- على ما نقلوه عن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ) من أنّ قولهم في التعجّب (ما أحسنَ زيداً) هو (( بمنزلة قولك : شيءٌ أحسنَ زيداً . فشيءٌ مبتدأ ، و أحسنَ منقولٌ بالهمزة من حسنٌ، كما تقول : ذهبٌ و أذهبتهُ ، وكأنّه حسنٌ و أحسنتهُ ، بمنزلة حسنتهُ ،

(١) المقتصد ١/٣٧٤ .

(٢) نفسه ١/٣٧٤ .

(٣) التعجّب بين التركيب و الدلالة ٤٢ .

(٤) يظهر أثر هذا التحمّس في مواضع متفرقة من كتابها، ينظر في ذلك على سبيل المثال ص ٥١ وما بعدها.

(٥) ينظر ص (٥) من هذا البحث .

فَكَأَنَّكَ لَمَّا شَاهَدْتَ فِي زَيْدٍ حُسْنًا مَتَنَاهِيًا قُلْتَ : بِشَيْءٍ حَسَنُهُ ، قَاصِدًا الْإِخْبَارَ بِأَنَّكَ مُشَاهِدٌ الْجَمَالَ الْكَامِلَ إِلَّا أَنَّكَ لَا تَعْرِفُ سَبَبَهُ ، وَإِنَّمَا تَعْرِفُ أَنَّ شَيْئًا أَحَدْتَهُ أَوْ أَوْجَبَهُ<sup>(١)</sup> .

فهذا التمثيل أو التعبير الافتراضي المتمثل في (شيء أحسن زيداً) الذي أسهم كثيراً في ترسيخ فكرة الإبهام في التعجب - بوضع كلمة (شيء) النكرة المبهمة مقابل ل (ما) - كان الغرض الأساس منه في رأينا هو معالجة الإشكال الذي يحيط بالبناء اللفظي المتميز لتركيب التعجب الذي يصعب بحسبه أن يحدّد ل (ما) معنى واضحاً ومحدّداً يمكن أن يقام على أساسه إعرابها الذي يتوقّف عليه إعراب سائر الأجزاء وتحديد العلاقات النحوية التي تربط ما بينها ، لذلك فهذا البناء اللفظي كان به حاجة إلى مقابل تعبيرية منتظم ضمن الإطار التركيبي المعهود للجملّة العربية يحلّ مشكله وييسّر معالجته الإعرابية التي تمثّل الغرض البارز الذي يدور حوله العمل النحوي عند القدماء .

وقد أسهم هذا التعبير المقابل في ترسيخ فكرة الإبهام في التعجب وربطه بها بلفظة ( شيء ) الواردة فيه التي اعتمدها الدارسون مقابلاً محدّداً للفظ ( ما ) ، ووجه آراءهم العديدة المتباينة التي قدّموها لتحديد معنى ( ما ) وحدّد الإعراب الذي وضعوه لها<sup>(٢)</sup> ، والذي قاد بدوره إلى تحديد إعراب سائر أجزاء عبارة التعجب . والإشكال البارز الذي صاحب هذا الأصل أو التعبير الافتراضي وألقى بأثره على الآراء التي استندت إليه في تفسير عبارة التعجب يتمثّل في رأينا في خلوه من الدلالة على معنى التعجب الذي تعبّر عنه هذه العبارة التي وضع ليكون مقابلاً أو ممثلاً لها ، ويبدو أنّ صاحب هذا التعبير قد تّبّه إلى ذلك وحاول أن يتلافاه بإشارته الموجزة التي ألحقها بهذا التعبير المتمثّل في قوله : (( ودخله معنى التعجب )) ، وهي إشارة مبهمّة لا تُفسّر على نحو واضح ومحدّد كيفية دخول معنى التعجب إلى هذا التعبير الذي يخلو تماماً من أي أثر لهذا المعنى ومن ثمّ فهي لا توجد صلة واضحة ومحدّدة بين المعنى الظاهر لهذا التعبير وبين معنى التعجب الذي تدلّ عليه العبارة التي وضع في مقابلها يمكن الاستناد إليها لتسويغ القول بأن أحدهما يصلح أن يكون مفسراً للآخر أو مقابلاً له .

ولذلك نظنّ أنّ هذه الإشارة لم تفلح كثيراً في معالجة هذا الإشكال الذي أفضى في رأينا إلى تلك الآراء المتعدّدة المتباينة في فهم عبارة التعجب ؛ لتوزّعها في هذا الفهم بين معنى انفعالي واضح تدلّ عليه هذه العبارة وبين تعبير افتراضي وضع في مقابلها وأصبح ملازماً لها لاعتماد الدارسين عليه في تفسير معناها وفي تحديد الوظائف الإعرابية لأجزائها على الرغم من عدم دلالته على هذا المعنى .

وتقول المؤلّفة وهي بصدّد تحديد البؤرة في تركيب التعجب ( ما أفعله ) إنّ هذا التحديد لا يخلو من إشكال، وإذا انطلقنا ((من مقدّمة مفادها أنّ البؤرة تحمل عادة " معلومة يريد المتكلّم تبليغها، أو معلومة قد تكون معروفة ولكنّه يقصد إلى ترسيخها على وجه التوكيد"<sup>(٣)</sup> ، أمكننا أن نعدّ البؤرة في تركيب التعجب " ما أحسن زيداً " ستكون " ما " ،

(١) المقتصد ٣٧٤/١ ، وقد ورد قول الخليل في كتاب سيبويه ٧٢/١ على هذا النحو : (( قولك : ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ولم يتكلّم به )) ، وينظر : شرح كتاب سيبويه ٣٥٤/١ وأسرار العربية ١١٥ وشرح المفصل ١٤٣/٧ ، ١٤٩ .

(٢) ينظر في هذه الآراء : شرح كتاب سيبويه ٣٥٤/١-٣٥٦ وشرح المفصل ١٤٣/٧ ، ١٤٩ وشرح الرضي ٢٤٩/٥-٢٥٠ وشرح الأشموني ٢٧/٣ .

(٣) تحيل المؤلّفة في هذا الكلام المحصور بين قوسين صغيرين إلى كتاب الدكتور شكري المخبوت (إنشاء النفي و شروطه النحوية) ص ٣٥٥ .

لأن الإضافة التي أفاد بها المتكلم هي تنبيهه إلى إسناد الحسن لزيد ، ويكون " أحسن زيدا" مقتضى الكلام . أي أن موطن البؤرة سيكون اسم الموصول ((<sup>(١)</sup>).

وتستدرك على قولها السابق بنقل رأي للدكتور شكري المبخوت - يبدو لها أنه قائم على أسس منطقية وجيهة - ينص على أن جملة الموصول لا تكون أبدا بؤرة لكلام لما تتضمنه من دلالة معلومة لدى السامع<sup>(٢)</sup> .

ثم تقول: (( نجد أنفسنا من ناحية ثانية أمام نموذج لا يمكن إلّا أن يكون اسم الموصول فيه بؤرة ، وهو " ما أحسن زيدا " . و استنادا إلى أن المنطق لا يعارض المنطق ، سنفترض أن التركيب الموصولي المقصود مخصوص تخرج قوانينه عن المؤلف من المركبات الموصولية))<sup>(٣)</sup> .

وتلجأ المؤلفة إلى أقوال عبدالقاهر الجرجاني التي تظن أنها توضح أسس هذا الافتراض و تدعمه ، فتذكر أن أهم ما بُني عليه الاستدلال عند الجرجاني (( أن " ما " موصول لا صلة له مما يجعله اسما نكرة، و الرحمة في ذلك دلالية ف " لا يجوز أن تجعل ما موصولا و أحسن صلة له ، حتى كأنت قلت : الذي أحسن زيدا ، لأمرين : أحدهما : ما ذكرنا من أن التعجب من مواضع الإبهام ، فالنكرة به أليق وذاك يكون إذا جعلت ما بمنزلة شيء . وإذا جعلته بمنزلة الذي كان معرفة<sup>(٤)</sup> ، فاعتبار " أحسن " صلة لـ " ما " يعارضه منطق المعنى، إذ لما كان التعجب من مواضع الإبهام حسن التعبير عنه بنكرة ، وذلك من شأنه أن يتعارض مع تنزيل " الذي " منزلة " ما " لأن " الذي " معرفة ... وتتمثل الرحمة الثانية في حاجة " ما " إذا كانت تامة و قامت مقام " الذي " إلى خبر<sup>(٥)</sup>، فإذا كان ذلك الخبر سيكون " زيد " في قول من قال " الذي أحسن " ، فالإظهار أولى، بمعنى ينبغي أن تقول " الذي أحسن زيد " ، لأن الإضمار في هذا السياق من غير فائدة ... و يكون الأولى اعتبار " ما " مبهمة لاصلة لها تحقيقا لغرض في التعجب : الإخبار عن جهل الشيء ))<sup>(٦)</sup> .

وتقول المؤلفة بعد ذلك إن أهم ما يتحصل من نتائج يمكن أن يتلخص في (( أن " ما " اسم موصول مقطوع عن الصلة ... أن قطع " ما " عن الصلة ، و هي النكته التي أحدثت الفرق، قد جعلت تركيب الموصول مخصوصا إذ أن الصلة منتفية، فتكون " ما " مبتدأ ، و " أحسن " فيه ضمير يعود إليه، وذاك الضمير هو الفاعل ، و " زيدا " منصوب بأنه مفعول ... بما أن " ما " لا تؤلف مع ما بعدها تركيبا موصوليا جاز أن تكون هي بؤرة التعجب ))<sup>(٧)</sup> .

لقد بيّنا في موضع سابق من هذا البحث أن عبدالقاهر الجرجاني لم يقل بهذا الرأي المتمثل في أن (ما) الواردة في تركيب التعجب اسم موصول مقطوع عن الصلة الذي تصرّ المؤلفة على نسبته إليه<sup>(٨)</sup> ، فهذا الرأي ينقله الدارسون القدماء عن الأخفش الأوسط (٢١٥ هـ) الذي تعددت آراؤه عن هذه الـ (ما) على نحو غريب ؛ فيذكرون أنه كان يرى

(١) التعجب بين التركيب والدلالة ٤٧ .

(٢) نفسه ٤٨ .

(٣) نفسه ٤٨ .

(٤) هذا الكلام المحصور بين هذين القوسين الصغيرين هو لعبدالقاهر الجرجاني مذكور في كتابه المقتصد ١/٣٧٥ .

(٥) يقول عبد القاهر - في كتابه المقتصد ١/ ٣٧٥ - في هذه الرحمة إن (( ما إذا كان بمعنى الذي وكان أحسن صلة له

احتاج إلى خبر ، لأن قولك : الذي أحسن ، يجري مجرى أن تقول : زيد... ولا معنى للإضمار من غير فائدة )) .

(٦) التعجب بين التركيب والدلالة ٥١-٥٢ .

(٧) نفسه ٥٣ .

(٨) ينظر ص ( ٦ ) من هذا البحث .



أنها اسم موصول والجملة التي بعدها صلته<sup>(١)</sup> ، أو أنها نكرة ناقصة موصوفة والجملة التي بعدها صفة لها<sup>(٢)</sup> ، أو أنها نكرة ناقصة إلا أنه لم يُؤت لها بصفة، لما أُريد فيها من معنى الإبهام<sup>(٣)</sup> ، أو أنها اسم موصول من غير صلة<sup>(٤)</sup> .

يقول ابن يعيش (٦٤٣ هـ) في بيان مذهب الأخفش في ( ما ) : (( أما الأخفش فاستبعد أن تكون اسما تاما غير استفهام ولا جزاء ، فاضطرب مذهبه فيها ، فقال وهو المشهور من مذهبه إنها اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها الصلة والخبر محذوف ، وتقديره : الذي أحسن زيدا شيئا . وعليه جماعة من الكوفيين . واحتج من يقول ذلك بقولهم " حسبك " فهو اسم مبتدأ لم يُؤت له بخبر لأن فيه معنى النهي ، فكانت " ما " كذلك . وحكى ابن درستويه أن الأخفش كان يقول مرّة " ما " في التعجب بمعنى " الذي " إلا أنه لم يُؤت لها بصلة . ومرّة يقول هي الموصوفة إلا أنه لم يُؤت لها بصفة وذلك لما أُريد فيها من الإبهام ، والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر . وهذا قريب من مذهب الجماعة ))<sup>(٥)</sup> .

ونظن أن القول بأن (ما) اسم موصول مقطوع عن الصلة لا يكاد يختلف في جوهره و مضمونه عن رأي جمهور البصريين في أن (ما) نكرة تامة - شأنه في ذلك شأن القول بأن (ما) نكرة موصوفة غير أنها بلا صفة الذي نصّ ابن يعيش في نصّه السابق على أنه قريب من مذهب الجماعة أو الجمهور - ؛ إذ لا معنى لأن توصف (ما) بأنها اسم موصول لا صلة لها سوى أنها نكرة تامة ، بل كيف يسوغ أصلا الحكم عليها بالموصولية في ظل غياب الصلة ؟

ومن ثمّ فهذا القول أقرب إلى أن يكون محاولة غير موفقة من صاحبه للتفرّد عن الأقوال والآراء الأخرى في هذه المسألة منه إلى أن يكون رأيا علميا قائما على أسس منهجية ودلالية واضحة ومحددة .

ولذلك نلاحظ أن الدارسين القدماء الذين عارضوا مذهب الأخفش الأوسط لم يهتموا كثيرا بالردّ على هذا القول من أقواله المتعددة في (ما)، و تركّزت عنايتهم على ردّ قوله الآخر المتمثل في أن (ما) موصولة والجملة بعدها صلة لها<sup>(٦)</sup> ، و من بين هؤلاء الدارسين الذين تصدّوا للردّ على هذا القول عبدالقاهر الجرجاني في نصّه السابق الذي أوردته المؤلّفة على نحو يوحي بأن صاحبه يرى أن (ما) اسم موصول ولكنّه يرفض جعل الجملة التي بعده صلة له، على حين أن صاحب هذا النصّ - كما بيّنا ذلك سابقا<sup>(٧)</sup> - يتبع في هذه المسألة رأي جمهور البصريين ولا يقول بموصولية (ما) .

والى جانب رأي جمهور البصريين والآراء المتعددة المنسوبة إلى الأخفش الأوسط فإنّ هناك رأيا آخر في (ما) الواردة في تركيب التعجب ينسب إلى الضراء (٢٠٧ هـ) و ابن درستويه (٣٤٧ هـ) يقول بأنها استفهامية<sup>(٨)</sup> ، ويرى على

(١) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ و شرح الرضي ٢٣٣/٤-٢٣٤ و شرح الأشموني ٢٧/٣ و همع الهوامع ٥٦/٥ و شرح التصريح ٨٧/٢

(٢) ينظر : المساعد ١٤٨/٢-١٤٩ و الجنى الداني ٢٣٧ و مغني اللبيب ٣٩٢/١ و حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢٠٦/٢ .

(٣) ينظر : المرتجل ١٤٧ و الجنى الداني ٣٣٧ و شرح التسهيل (لابن مالك) ٣١/٣ ..

(٤) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٥) شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٦) ينظر في ذلك : المقتضب ١٧٧/٤ و الأصول في النحو ١٠٠/١ و شرح كتاب سيبويه ٣٥٦/١ و شرح المفصل ١٤٩/٧ و المساعد ١٤٨/٢-١٤٩ و شرح التصريح ٨٧/٢ .

(٧) ينظر ص (٦) من هذا البحث .

(٨) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ و شرح الرضي ٢٥٠/٥ و همع الهوامع ٥٥/٥-٥٦ و حاشية الصبان ٢٧/٣ .

على بن مسعود الضرغاني (من علماء القرن السابع الهجري) أن هذه الـ (ما) هي (أمة) - أي متفرّدة أو لا نظير لها - موضوعة وحدها للتعجب وأنها قريبة أو مناسبة في المعنى لـ (ما) الاستفهامية<sup>(١)</sup>.

وهذه الآراء المتعدّدة المتباينة التي لم يسلم معظمها من الردود والاعتراضات الوجيهة المدوّنة في كثير من مصادر النحو<sup>(٢)</sup>، تدلّ في ظلّنا على أمرين بارزين، أولهما أنّه ليس من بين هذه الآراء ما يبدو أنه يتضمّن أو يحمل أدلة وجيهة مقنعة تكفي لتسويغ ترجيحه على ما سواه، وهذا ما يبرز جلياً عند ملاحظة تلك الاعتراضات الكثيرة التي واجهت معظمها. والأمر الثاني متّصل بالأول ومستخلص منه وهو أنّه قد يكون من المتعدّد تحديد دور وظيفي أو دلالة خاصّة بـ(ما) الواردة في تركيب التعجب.

وسبب هذا التعدّد يعود في رأينا إلى خصوصية البناء اللفظي لهذا التركيب المتمثّلة في أنّ الترابط الذي يجمع بين العناصر اللغوية المشتركة في تشكيله لايقوم على علاقة (الإسناد الأصلي) التي تميّز التركيب اللفظي لـ(الجملة) في اللغة العربية؛ بل يقوم على علاقة أخرى مغايرة لها هي علاقة (التداخل و التمازج) التي تجعل هذه العناصر متداخلة بعضها مع بعض و متمازجة على نحو يشكّل منها كتلة لفظية واحدة تعبّر بمجموعها عن المعنى الذي يؤدّيه التركيب الذي تنتظم فيه، وهي كتلة غير قابلة للتجزئة والتفكيك و فصل عناصرها بعضها عن بعض لتحديد المعنى أو الدور الوظيفي الخاصّ به الذي يؤدّيه ضمن هذا التركيب.

وهذه الخصوصية اللفظية لتركيب التعجب مرتبطة بخصوصية معناه الإفصاحي الانفعالي الذي تختلف طبيعته عن طبيعة المعاني الفكرية المنطقية التي يُعبّر عنها عادة في اللغة العربية بالتركيب اللفظي القائم على علاقة الإسناد الأصلي الذي تمثّله (الجملة)<sup>(٣)</sup>.

ولذلك نظنّ أنّ المؤلّف لم تكن موفّقة في نسبة وظيفة البؤرة في مثال التعجب (ما أحسن زيداً) إلى (ما) زاعمة أنّها تفيد التنبيه إلى إسناد الحسن لزيد وأنّ (أحسن زيداً) هو مقتضى الكلام؛ لأنّ هذه النسبة تقوم أساساً على تلك الفكرة المبهمة المتمثّلة في أنّ(ما) اسم موصول مقطوع عن الصلة التي بيّنا سابقاً وجوه ضعفها وقصورها، ولأنّ (ما) في تركيب التعجب لا تؤدّي وحدها دوراً دلاليّاً واضحاً و محدّداً فضلاً عن أنّ يكون هذا الدور هو التنبيه إلى إسناد الحسن لزيد، كذلك فإنّ ملاحظة احتمال أنّ أحسن أو (أفعل) في تركيب التعجب هو أقرب في طبيعته إلى اسم التفضيل منه إلى الفعل الماضي الذي يرد على هذه الصيغة<sup>(٤)</sup>، كفيّلة بالتشكيك في أنّ يزيد (أحسن زيداً) إسناد الحسن لزيد وأنّ يمثّل مقتضى الكلام؛ والأهمّ من هذا كلّ أنّ هذا التقطيع الدلالي الوظيفي الذي حاولت المؤلّف أنّ تخضع له تركيب التعجب لم يحافظ على المعنى الأساسي لهذا التركيب الذي هو ليس (التنبيه إلى إسناد الحسن لزيد) - وهو المعنى المتحصّل من هذا التقطيع - بل هو (التعجب من حسن زيد)، وهذا المعنى الأساسي بكلّه هو الذي يمثّل (البؤرة) في تركيب التعجب، وهو معنى غير قابل في رأينا للتجزئة والتقطيع وجعل (البؤرة) فيه وظيفة لبعض العناصر اللغوية المشتركة في تشكيل تركيبه اللفظي دون بعضها الآخر؛ لأنّه معنى متحصّل من مجموع هذه العناصر ومن الترابط اللفظي المخصوص الحاصل بينها الذي يصل إلى حدّ التمازج والالتحام الذي يجعلها كتلة لفظية واحدة.

(١) ينظر: المستوفى في النحو ١٣١-١٣٥.

(٢) ينظر في ذلك: شرح جمل الزجاجي ٥٨٢/١ و شرح الرضي ٢٥٠/٥ و شرح المفصل ١٤٩/٧ و التبيين ٢٨٢-٢٨٣.

(٣) ينظر في مناقشة مفهوم (الجملة) في اللغة العربية بحثنا الموسوم بـ (قراءة في كتاب أساليب نحوية جرت مجرى المثل)

(٤) ينظر في ذلك: اللغة العربية معناها ومبناها ١١٤ و الخلاصة النحوية ١٥٠ والشروط والإنشاء النحوي للكون ٨٥٣/٢

أما الإعراب الذي ارتضته المؤلفة لتركيب التعجّب - تَبَعاً لِبعض الدارسين القدماء - في أنّ (ما) مبتدأ وما بعده جملة مؤلّفة من فعل و فاعل مستتر و مفعول به في موضع الخبر فيقوم أساساً على افتراض أنّ تركيب التعجّب لا يعدو أن يكون صورة من صور (الجملة)، وهو افتراض غير سليم ؛ لأنّ السمة اللفظية البارزة لهذا التركيب التي ينفرد بها و تميّزه من (الجملة) وسائر التراكيب اللفظية المستعملة في اللغة العربية هي عدم قيام بنائه اللفظي على علاقة الإسناد الأصلي التي تمثّل المفهوم الأساسي لـ (الجملة) ، ولذلك فإنّ مثل هذا الافتراض يحول دون إدراك الخصوصية اللفظية المميّزة لهذا التركيب، ولا أدلّ على ضعف هذا الافتراض من أنّ الإعراب الذي يقوم عليه يستند إلى فكرة التسليم باسمية (ما)، وهي فكرة يصعب القبول بها أو عدم الاعتراض عليها بعد الذي بيّناه سابقاً من تعذّر فصل (ما) عن العناصر الأخرى التي تشترك معها في تشكيل تركيب التعجّب - و خصوصاً العنصر (أفعل) الذي يرتبط به ارتباطاً يصل إلى حدّ الالتحام - و نسبة دور دلالي أو وظيفي محدّد له<sup>(١)</sup> .

وفي تحليل تركيب التعجّب (أفعل به) تنقل المؤلّفة رأي عبدالقاهر الجرجاني القائل: (( اعلم أنّ قولك : " أكرمَ بزيدي" ، الأصل فيه : " أكرمَ زيدي" أي صار ذا كرم، ثمّ أنّه نُقلَ إلى صيغة الأمر ، وأدخل الباء مزيدة ليختصّ بالتعجّب))<sup>(٢)</sup> ، وتذكر أنّ الجرجاني لم يفسّر كيف انتقل المعنى من (أكرمَ زيدي) إلى (صارَ ذا كرم) ، فتقدّم هي تفسيراً لهذا الانتقال بقولها : (( ولم يرُدّ الجرجاني الفعل في " أكرمَ بزيدي" إلى : كرمَ زيدي ، وإنّما جعل الأصل " أكرمَ زيدي" و " أكرمَ" فعل مزيد مبدوء بهمزة التعديّة، و مع ذلك فهو لم يتعدّ إلى مفعول، أو أنّ المتكلم لم يعدّه إلى المفعول قصداً، وبنى الكلام على الحذف، و الحذف في هذا الموطن نكتة جمالية في الكلام، و ليس القصد منه في هذا السياق مضاهاة الفعل اللازم في المعنى، لأنّه لو كان غرض الجرجاني إثبات معنى اللزوم بعدم تعديّة الفعل إلى المفعول لاستعمل الفعل اللازم أصلاً ... إنّ حذف المفعول هنا هو من الضرب " الخفيّ الذي تدخله الصنعة فيتفنّن ويتنوّع"<sup>(٣)</sup>، و هو ما يكون إذا كان المفعول معلوماً ولكن في سياق يريد فيه المتكلم إطلاق الحكم ... ووجهه في " أكرمَ زيدي" : " أكرمَ زيدياً كلّ من وفّد إليه " فلو تمّت التسمية لاتنفي معنى الإطلاق))<sup>(٤)</sup> .

وتقول المؤلّفة عن (الباء) الواردة في هذا التركيب بأنّها مزيدة عليه ليختصّ القول بالتعجّب، لكن هذه الباء ((تمثّل إشكالا، لأنّ صفة الزيادة فيها تمكّن من افتراض حذفها واستقامة التركيب من دونها، و ليست تلك هي الحال في " أكرمَ بزيدي" ))<sup>(٥)</sup> .

ولحلّ هذا الإشكال تورد نصّ الجرجاني الذي يجري على هذا النحو : (( "بزيدي" في موضع رفع ، لأنّ الباء زائدة ، وشبّهه بقولهم : " كفى بالله" أي أنّ الأصل : " كفى الله" ، والباء زائدة . والفصل بين " كفى بالله" و " أكرمَ بزيدي" أنّ الأصل الذي هو الرفع يُستعمل في " كفى" فيقال : " كفى الله" ، وكذا " ما جاءني رجلٌ" و "حسبك زيدي" ، و لا يُستعمل في " أكرمَ بزيدي" الرفع، فلا تقول : " أكرمَ زيدي" ❖ بهذا المعنى ، وذلك لما تقدّم من أنّهم جعلوا هذا التغيير تنبيهاً على التعجّب ، و قصدوا أن تكون الصيغة مخصوصة))<sup>(٦)</sup> ، وتعلّق عليه بقولها : (( فالجرجاني في هذا التحليل التحليل يشرّع من ناحية زيادة الباء في "بزيدي" بذكر سياقات مشابهة في اتصال الباء الزائدة بمرفوع، ولكنّه من

(١) ينظر ص ( ١١،٤ ) من هذا البحث .

(٢) المقتصد ٣٧٦/١ .

(٣) تحيل المؤلّفة في هذا الكلام المحصور بين قوسين صغيرين إلى كتاب (دلائل الإعجاز) ص ١٥٥ .

(٤) التعجب بين التركيب والدلالة ٦٠-٦١ .

(٥) نفسه ٦٣ .

(٦) المقتصد ٣٧٦/١ .

ناحية ثانية يبرر اختلاف السياقات الأخرى عن "بزيد" في أن هذه الباء مع أنها زائدة لا يجوز حذفها، و العلة في ذلك أيضا تخصيص اللفظ و تمحيضه للتعجب<sup>(١)</sup>.

ونشير هنا إلى أن علامة النجمة (❖) التي وردت بعد (أَكْرَمَ زَيْدٌ) في نصّ الجرجاني السابق وضعتها المؤلفة لتسجل بها ملاحظة تقول : ((نلاحظ في هذا الموطن من النصّ تصحيفاً في وضع الحركات ؛ فقد وردت كتابة المثال بالشكل التالي : "فلا تقول : أَكْرَمَ زَيْدٌ" على أن الفعل في صيغة الماضي، و الحال أن النكتة هي في حذف الباء من " أَكْرَمَ بِزَيْدٍ" لذلك فلا موجب من تغيير حركات الفعل، بل على العكس تماما ينبغي المحافظة على صيغة الفعل في الأمر، لأنّ تحويل الفعل إلى الماضي ينفي الظاهرة))<sup>(٢)</sup>.

وأول ما نحرص عليه في هذا المقام المتعلق بمناقشة الآراء المتصلة بتركيب التعجب (أَفْعَلُ بِهِ) التنبيه على أن انشغال المؤلفة بإيجاد تفسير لكيفية انتقال المعنى من (أَكْرَمَ زَيْدٌ) إلى (صار ذا كَرَمٍ) لا حاجة تدعو إليه ولا جدوى منه ولاسيما إذا كان هذا التفسير بعيدا و قائما على أساس واهٍ كما هو الحال مع التفسير الذي قدمته المؤلفة في هذا الشأن ؛ فهو تفسير يقوم على أساس أن الهمزة في (أَفْعَلُ) هي (همزة التعديّة) لذلك أجهدت نفسها في البحث عن الغرض الدلالي الذي يفيد حذف المفعول به من جملة (أَكْرَمَ زَيْدٌ) ، وهو أساس واهٍ وغير سليم لأنّ الهمزة هنا ليست للتعديّة بل هي كما نصّ الدارسون القدماء على ذلك بشكل واضح وصریح لإفادة معنى (الصيرورة)، والصيرورة معنى لازم يتمّ بمرفوعه ولايتطلب مفعولا به ، فجملة (أَكْرَمَ زَيْدٌ) لا تدلّ على أن زيدا أَوْقَعَ الكَرَمَ على مفعول به ما محذوف من الكلام بل تدلّ على أنه صارَ ذا كَرَمٍ، ولذلك لم يجد الجرجاني ولاغيره من الدارسين القدماء في هذه الدلالة الواضحة ما يحوجها إلى تفسير و بيان .

يقول ابن يعيش في بيان أن همزة (أَفْعَلُ) هنا للصيرورة وليست للتعديّة : (( هذا الفعل منقول من أفعل التي للصيرورة حين أرادوا المبالغة و المدح بذلك الفعل ... فكذلك لما أرادوا التعجب من الكرم و الحسن نقلوه إلى أكرم و أحسن ثمّ تعجبوا منه بصيغة الأمر فقالوا أكرم و أحسن اللفظ لفظ الأمر في قطع همزته و إسكان آخره ومعناه الخبر))<sup>(٣)</sup>.

وعدم ردّ الجرجاني الفعل في (أَكْرَمَ بِزَيْدٍ) إلى الفعل اللازم (كَرَمٌ) الذي اتّخذت منه المؤلفة دليلا تدعم به تفسيرها السابق سببه أن فعل الأمر من الماضي اللازم (كَرَمٌ) لا يكون على صيغة (أَفْعَلُ) بل على صيغة (أَفْعُلُ) ، لذلك عدل عنه إلى الفعل الماضي الذي يكون الأمر منه على (أَفْعُلُ) وهو وزن (أَفْعَلُ) الذي لا يختلف معناه كثيرا عند إفادة الصيرورة عن معنى (فَعُلُ) .

أما رأي عبد القاهر الجرجاني في أن أصل مثال التعجب (أَكْرَمَ بِزَيْدٍ) هو (أَكْرَمَ زَيْدٌ) بمعنى صار ذا كَرَمٍ - وهو رأي جمهور البصريين في هذه المسألة - فقد واجه اعتراضات كثيرة من قبل بعض الدارسين القدماء الذين يقولون ببقاء (أَفْعُلُ) على أمريته، ومن هذه الاعتراضات أن استعمال (أَفْعُلُ) للصيرورة قليل، و كذلك زيادة الباء في الفاعل قليل، وأنّ الأمر بمعنى الماضي غير معهود<sup>(٤)</sup>.

(١) التعجب بين التركيب والدلالة ٦٣.

(٢) نفسه ٦٣.

(٣) شرح المفصل ١٤٧/٧، وينظر : توجيه اللمع ٣٨١ و الإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢-١٠٢ و شرح الرضي ٢٥١/٥ و شرح التصريح ٨٩/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢-١٠٢ و شرح الرضي ٢٥١/٥ و شرح التصريح ٨٩/٢.

ويضاف إلى هذه الاعتراضات ما استشعره أصحاب هذا الرأي أنفسهم من إشكال بارز يثيره رأيهم يتمثل في أن فعل الأمر لا يكون فاعله اسما ظاهرا، لذلك تعنوا في البحث عن مخرج يعالجون به هذا الإشكال و ظنوا أنهم وجدوه في (الباء) ؛ فذهبوا إلى أن الغرض من زيادتها على الفاعل جعله على صورة المفعول به إصلاحا للفظ ، يقول ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ) في ذلك : ((وذلك أن فعل الأمر بغير لام لا يكون فاعله مظهرا إلا في هذا الباب ، فدخلت الباء حتى يصير في اللفظ كأنه مفعول))<sup>(١)</sup>، على حين نجد أن بعض الدارسين من أصحاب هذا الرأي ومنهم عبدالقاهر الجرجاني ينص على أن الغرض من هذه الزيادة هو إفادة التعجب<sup>(٢)</sup>، ويذكر بعض آخر منهم وهو أبو البركات الأنباري (٥٥٧هـ) غرضا آخر لهذه الزيادة ، فيقول : ((وزيدت الباء لوجهين : أحدهما أنه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الأمر زادوا الباء فرقا بين لفظ الأمر الذي للتعجب وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب . والوجه الثاني أنه لما كان معنى الكلام : يا حسن اثبت بزيد أدخلوا الباء لأن اثبت يتعدى بحرف الجر فلذلك أدخلوا الباء))<sup>(٣)</sup> .

وهذا التباين في تحديد الغرض من زيادة الباء عند أصحاب الرأي الواحد لا يدل في رأينا إلا على ضعف القول بهذه الزيادة ، الذي يواجه من جانب آخر ذلك الإشكال البارز الذي اشارت إليه المؤلفة المتمثل في أن الزائد يمكن حذفه و يبقى التركيب مستقيما من دونه وهذا لا يصدق على هذه الباء .

وكلام عبدالقاهر الذي أوردته المؤلفة وظنت أنه يقدم علاجا مناسباً لهذا الإشكال لا يتضمن في حقيقة الأمر مثل هذا العلاج ؛ إذ لا يعدو هذا الكلام أن ينص على أن السبب في عدم جواز حذف الباء في مثال التعجب (أكرم زيد) واستعمال أصله الرفعي المفترض الذي يمثله في رأيه (أكرم زيد) يعود إلى أن هذا الأصل الافتراضي قد أُجري عليه التغيير أساسا وحوّل إلى صورته الأمرية (أكرم زيد) للدلالة على معنى التعجب والاختصاص به ، فلا وجه للعودة إليه لإفادة هذا المعنى .

وننبه هنا إلى أن التغيير الذي أحدثته المؤلفة في جزء من كلام عبدالقاهر ، بجعلها (أكرم زيد) الوارد في نص الكتاب (أكرم زيد) بدعوى أن هناك تصحيفا في النص وأن النكتة هي في حذف الباء من (أكرم زيد) فينبغي المحافظة على صيغة الفعل في الأمر، هو تغيير غير سليم ولا يتسق مع جوهر رأي عبدالقاهر في مثال التعجب (أكرم زيد) القاضي بأن أصله (أكرم زيد) ثم خضع هذا الأصل إلى تغييرين -أو تغيير واحد مؤلف من قسمين - : أحدهما تحويل الفعل من صيغة الماضي إلى الأمر والآخر زيادة الباء على الاسم المرفوع ، يقول عبدالقاهر في هذا الشأن : (( أعلم أن قولك : أكرم زيد ، الأصل فيه : أكرم زيد أي صار ذا كرم، ثم أنه نُقل إلى صيغة الأمر ، و أدخل الباء مزيدة ليختص بالتعجب))<sup>(٤)</sup> .

فبهذين التغييرين معاً أفاد التركيب (أفعل به) معنى التعجب واختص به و ليس بزيادة الباء وحدها كما يُفهم من كلام المؤلفة .

ولا يجوز في رأي عبدالقاهر حذف الباء من هذا التركيب وجعل الاسم الذي بعده مرفوعا بإعادة فعل الأمر إلى صيغته الماضية ، وذلك (( لما تقدّم من أنهم جعلوا هذا التغيير تنبيها على التعجب)) ، فكلمة (التغيير) الواردة في النص السابق تدل بوضوح على أنه يعني به التغيير المفترض الذي ذكر سابقا أنه حصل لصيغة الفعل من الماضي

(١) شرح جمل الزجاجي ٥٨٨/١ ، وينظر : المقرب ٧٦/١-٧٧ و مغني اللبيب ١٤٤/١ و شرح التصريح ٨٨ /٢ و شرح الأشموني ٢٨/٣ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو ١٠١/١ و المقتصد ٣٧٦/١ و شرح المفضل ١٤٧/٧-١٤٨ .

(٣) اسرار العربية ١٢٥ .

(٤) المقتصد ٣٧٦/١ .

إلى الأمر . فحذف الباء يعني عند عبدالقاهر ضرورة إلغاء القسم الثاني من التغيير المرتبط بوجودها في التركيب والمتصل بالفعل (أفعل) وذلك بإعادته من صيغته الأمرية التي تحوّل إليها إلى صيغته الماضية الأصلية التي تحوّل عنها فيعود التركيب بذلك إلى أصله الافتراضي الذي انطلق منه وهو : أَكْرَمَ زَيْدًا ، ولا يعني حذف الباء عنده بحال الوقوف عند هذه الصورة اللفظية (أَكْرَمَ زَيْدًا) كما تظنّ المؤلّفة ؛ لأنّ هذه الصورة لا تدلّ على شئ معين، ولا يمكن الزعم مثلًا بأنّها تمثّل مرحلة من المراحل التي قطعها تركيب التعجّب في طريق التغيير من أصله الافتراضي إلى هيئته الحاضرة ؛ لأنّ هذا التغيير كما بيّنا سابقا حصل بقسميه دفعة واحدة. يضاف إلى ذلك أنّ هذه الصورة اللفظية التي يكون فيها فاعل فعل الأمر اسما ظاهراً لا وجه لاستعمالها أصلاً في اللغة العربية.

والتعليل الذي قدّمه عبدالقاهر في كلامه السابق لعدم جواز حذف الباء من تركيب التعجّب مع أنّها يحكم عليها بالزيادة لا يقدّم في رأينا علاجاً مناسباً لحل هذا الإشكال ؛ لأنّه يقوم أساساً على التسليم بصحّة تلك الفكرة القائلة بأنّ لهذا التركيب أصلاً افتراضياً مؤلّفاً من فعل في صيغة الماضي مع فاعله المرفوع، وهي فكرة بيّنا سابقاً الاعتراضات الوجيهة العديدة التي واجهتها من قبل عدد من الدارسين القدماء .

ونزيد عليها نحن فنقول إنّ المؤاخذة الأساسية التي يمكن أن توجه إلى هذا الأصل الافتراضي الموضوع لتركيب التعجّب تتمثّل في أنّه لا يحافظ على المعنى الإنشائي الواضح الذي يؤدّيه التركيب المتمثّل في التعبير عن التلبّس بانفعال التعجب والإفصاح عنه ويحدث فيه خلطاً وتشويهاً ؛ وذلك بإقحامه المعنى الخبري الذي يحمله الأصل الافتراضي عليه ، الأمر الذي أفضى في رأينا إلى تلك الحيرة التي عانى منها الدارسون القدماء في تصنيف التعجّب بين قسمي الكلام الرئيسين : الخبر والإنشاء ؛ إذ عدّه بعضهم مثل الأخفش وابن السراج وعبدالقاهر الجرجاني وابن يعيش خبراً ، في حين ذهب آخرون مثل ابن الحاجب والفرغاني إلى أنّه إنشائي<sup>(١)</sup> . ويذكر الدكتور خالد ميلاد أنّ الفارابي يشير - في كتابه (الحرّوف) ص ١٦٢ - إلى موقف ثالث في تصنيف التعجّب يتمثّل في عدّه خبراً مع اعتبار الجهة التي قرنت به والمتمثلة في نوع الانفعال . وأنّ هذه الجهة هي التي يسمّيها ابن سينا - في كتابه (الشفاء) ص ٣١ - ب (الدلالة على ما في النفس) ، وهي إنّما تُراد لذاتها ولا تُراد لشيء آخر يُتوقّع من المخاطب<sup>(٢)</sup> .

يضاف إلى ذلك أنّ التمسك بوجود أصل افتراضي لهذا التركيب يعني حرمان معنى التعجّب من تعبير لفظي يمثّله أصالة وابتداء ، وهذا لا يتسق مع طبيعته الانفعالية التلقائية التي تستلزم له وجود مثل هذا التعبير ، يقول الدكتور فاضل السامرائي في ذلك : (( إنّ التعجب انفعال قديم في نفس البشر والأظهر أنّه وضعت له صيغته ابتداءً لأنّ الإنسان محتاج إلى التعبير عنه قبل كثير من التعبيرات))<sup>(٣)</sup> .

ونحن إذ نختلف مع الدارسين القائلين بدلالة (أفعل) في تركيب التعجّب (أفعل به) على معنى الأمر وننّفق مع الدارسين القائلين بعدم دلالاته على هذا المعنى فإنّنا نظنّ أنّ التفسير الأقرب لفقدان (أفعل) الدلالة على معنى الأمر - وهو الدليل الرئيس الذي تمسك به أولئك الدارسون للقول بوجود أصل افتراضي له - لا يعود إلى ما ذهبوا إليه من دلالاته على معنى الخبر ؛ لأنّ المعنى الأساسي الواضح للتركيب هو التعبير عن انفعال التعجّب وليس الخبر، بل

(١) ينظر: الأصول في النحو ١/٩٩ والمقتصد ١/٣٧٣-٣٧٦ وشرح المفصل ٧/٤٩ والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٠٣ والمستوفي في النحو ١٣٤-١٣٥ .

(٢) الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية دلالية ٣٧٤ ، وينظر : التداولية عند العلماء العرب ١١٩ .

(٣) معاني النحو ٤/٦٥٢ .

يعود إلى ما بيّناه في موضع سابق من هذا البحث<sup>(١)</sup>، من أن العناصر اللغوية الفعلية والاسمية - غير العلميّة - التي تشترك في تشكيل التركيب اللفظي الخاصّ بمعنى التعجّب تعبّر بمجموعها عن هذا المعنى، وأنّ انتظامها في إطار بنيته اللفظية المتميزة القائمة على علاقة التداخل والتمازج بين العناصر اللغوية الداخلة فيه يترتب عليه فقدانها لخصائصها وسماتها المميّزة ويحدث لها وضعا جديدا تصبح فيه بمثابة الحروف التي تتشكّل منها الكلمات المفردة، ولا طائل من ثمّ من محاولة النظر إلى كلّ منها بشكل منفرد وبعزل عن العناصر الأخرى التي يصل ارتباطها ببعضها إلى حدّ الالتحام، ولذلك لا جدوى من إيجاد معنى خاصّ لـ (الباء) الواردة في هذا التركيب كما حاول الدارسون القدماء دون أن تتفق كلمتهم في ذلك، ولا جدوى من تحديد الدلالة الخاصّة التي يؤديها (أفعل) منفردا وبعزل عن التركيب.

### الخاتمة

يمكن إيجاز النتائج البارزة التي خلص إليها هذا البحث على النحو الآتي :

١- إنّ القول بفعلية (أفعل) الوارد في تركيب التعجّب يضعفه تلك الاعتراضات العديدة الوجيهة التي قدّمها الدارسون القدماء القائلون باسميته، ولذلك يصعب قبول ذلك الزعم القائل باقتضائه فاعلا مبهما، وبأنّ هذا الاقتضاء هو السبب في لزوم (أفعل) صيغة واحدة أو عدم تصرّفه.

كذلك فإنّ (أفعل) لا يدلّ وحده على معنى التعجّب ليتخذ من عدم تصرّفه دليلا على هذا المعنى؛ لأنّ معنى التعجّب حاصل من مجموع العناصر الداخلة في هذا التركيب ولا يصحّ نسبته إلى أحدها دون الآخر، والسمة الأساسية البارزة لهذا التركيب هي أنّ الترابط الحاصل بين عناصره لا يقوم على علاقة (الإسناد الأصلي) التي تميّز تركيب (الجملة) في اللغة العربية؛ بل يقوم على علاقةٍ مخصوصةٍ مغايرة لها تتمثّل في تداخل بعضها مع بعض وتمازجها على نحو يشكّل منها كتلة لفظية واحدة غير قابلة للتجزئة، و يترتب على انتظام العناصر الفعلية أو الاسمية - غير العلميّة - في إطار هذا التركيب فقدانها لخصائصها وسماتها المميّزة ويحدث لها وضعا جديدا تصبح فيه بمثابة الحروف التي تتشكّل منها الكلمات المفردة.

٢- إنّ فكرة (الإبهام) التي أصرّ الدارسون على ربط التعجّب بها وتفسيره في ضوءها لا تتسق مع طبيعته الانفعالية التي يثيرها تحديدا على نحو تلقائي تلك الزيادة الحاصلة في الحدث أو الصفة التي يخرج بها المتعجّب منه عن حدّ المألوف، فلا ينشأ التعجّب من تصوّر مسبق يناقضه ما هو موجود في الواقع، ولا يتوقّف أو يعلّق على مساءلة للواقع للتأكّد من (عدم الاستئناس بالنظائر للمتعبّب منه)؛ لأنّ مثل هذه المساءلة العقلية المنطقية تبعد التعجّب عن ماهيته الانفعالية التلقائية.

٣- إنّ عبد القاهر الجرجاني يتبع رأي جمهور البصريين في أنّ (ما) الواردة في تركيب التعجّب هي اسم نكرة تامّة، ولا يقول بهذه الفكرة القائلة بأنّ (ما) هي اسم موصول مقطوع عن الصلة والصفة التي حاولت مؤلّفة كتاب (التعجّب بين التركيب والدلالة) أن تلصقها به وظنّت أنّها يمكن أن تقدّم تفسيراً أو تحليلاً جديداً لتركيب التعجّب.

٤- إنّ خصوصية التركيب اللفظي للتعجّب، المتمثّلة في أنّ الترابط الذي يجمع بين العناصر اللغوية المشتركة في تشكيله يصل إلى حدّ الالتحام والتمازج وأنّها بمجموعها تعبّر عن المعنى الذي يفيد التركيب، يحول دون نسبة وظيفته (البؤرة) إلى أحد هذه العناصر منفردا و دون غيره من عناصر التركيب.

(١) ينظر ص (٤).

٥- إن التفسير الأقرب لفقدان ( أفعل ) الوارد في تركيب التعجب ( أفعل به ) دلالاته الأمرية لا يعود إلى أن له أصلا خبريا افتراضيا تحول عنه كما يرى جمهور البصريين ومعهم عبدالقاهر الجرجاني ؛ لأن هذا الأصل الافتراضي يواجه اعتراضات عديدة وجيهة تحول الأخذ به ، بل يعود السبب في هذا الفقدان إلى أن انتظام العناصر اللغوية ( غيرالعلمية ) في إطار التركيب اللفظي الخاص بالتعجب يترتب عليه فقدانها لسماتها المميزة ويحدث لها وضعا جديدا تصبح فيه بمثابة الحروف المفردة التي تتشكل منها الكلمات المفردة ، لذلك يتعدرتحديد ماهية أي عنصر من هذه العناصر منفردا وتحديد الدلالة الخاصة به في هذا التركيب .

#### موارد البحث

١. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (كمال الدين عبدالرحمن بن أبي سعيد ت ٥٧٧هـ) - تح: الدكتور فخر صالح قدارة - ط (١)، دار الجيل، بيروت ١٩٩٥م.
٢. الأصول في النحو، لابن السراج (أبي بكر محمد بن السري ت ٣١٦هـ) - تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي - ط (٤)، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٩م.
٣. الإنشاء في العربية بين التركيب و الدلالة دراسة نحوية دلالية، للدكتور خالد ميلاد - ط (١)، تونس ٢٠٠١م.
٤. إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية ، للدكتور شكري المبخوت - تونس ٢٠٠٦م .
٥. الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري - تح: محمد محيي الدين عبد الجميد - دار الطلائع، مصر ٢٠٠٥م.
٦. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (أبي عمرو عثمان بن عمر ت ٦٤٦ هـ) - تح: الدكتور إبراهيم محمد عبدالله - ط (١)، دار سعد الدين، دمشق ٢٠٠٥م .
٧. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري- تح: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثميين - ط(١)، مكتبة العبيكان، الرياض ٢٠٠٠م.
٨. التداولية عند العلماء العرب، للدكتور مسعود صحراوي - ط(١)، دار الطليعة، بيروت ٢٠٠٥م.
٩. التعجب بين التركيب والدلالة ، لسلي النجار - تونس ٢٠١٠م .
١٠. توجيه اللحن، لابن الخباز (أحمد بن الحسين ت ٦٣٩هـ) - تح: الدكتور فايز زكي محمد دياب - ط(١)، دار السلام، مصر ٢٠٠٢م.
١١. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (الحسن بن قاسم ت ٧٤٩هـ) - تح: الدكتور فخرالدين قباوة و الأستاذ محمد نديم فاضل - ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م.
١٢. حاشية الخضري، لإحمد الخضري (ت ١٢٧٨هـ) - دار الفكر، بيروت ١٩٩٥م.
١٣. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، للدسوقي (الشيخ مصطفى محمد عرفة ت ١٢٣٠ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٧م.
١٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني، للصبان(أبي العرفان محمد بن حلي ت ١٢٠٦ هـ) - تح: عبدالحميد هنداوي - المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠٠م
١٥. حاشية ياسين على شرح التصريح، للشيخ ياسين العليمي ( ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم ت ١٠٦١ هـ) - (بهامش شرح التصريح) .
١٦. الخلاصة النحوية، للدكتور تمام حسان - ط(٢)، عالم الكتب، مصر ٢٠٠٥م.



١٧. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (الإمام أبي بكر بن عبدالرحمن بن محمد ت ٤٧١هـ) قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر - مكتبة الخانجي، ط(٥)، مصر ٢٠٠٤م.
١٨. شرح الأشموني، للأشموني (أبي الحسن علي نور الدين ت ٩٢٧ هـ). (مع حاشية الصبّان)
١٩. شرح الألفية، للمرادي (الحسن بن قاسم ت ٧٤٩هـ) - ط(١)، دار مكتبة المعارف، بيروت ٢٠٠٧م.
٢٠. شرح التسهيل، لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله ت ٦٧٢هـ) - تح: الدكتور محمد بدوي المختون والدكتور عبدالرحمن السيد - ط(١)، هجر للطباعة والنشر، مصر ١٩٩٠م.
٢١. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) - دار الفكر، مصر، بلا تاريخ.
٢٢. شرح جمل الزجاجة، لابن عصفور الإشبيلي (علي بن المؤمن ت ٦٦٩هـ) - تح: الدكتور صاحب أبوجناح - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الموصل ١٩٨٠م.
٢٣. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترابادي - تح: الدكتور عبدالعال سالم مكرم - ط(١)، عالم الكتب، مصر ٢٠٠٠م.
٢٤. شرح كتاب سيبويه، للسيرايفي - تح: أحمد حسن مهدي و علي سيد علي - دار الكتب العلمية ، لبنان ٢٠٠٨م
٢٥. شرح المفصل، لابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي ت ٦٤٣هـ) - عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
٢٦. الشرط والإنشاء النحوي للكون، للدكتور محمد صلاح الدين الشريف - تونس ٢٠٠٢م .
٢٧. علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية مع تحقيق كتاب المستوفي في النحو، لحسن عبدالكريم الشرع - أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة بغداد سنة ١٩٧٨م.
٢٨. كتاب سيبويه، لسيبويه (أبي بشر عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ) - تح: عبدالسلام محمد هارون - ط(٣)، مكتبة الخانجي، مصر ٢٠٠٦م.
٢٩. اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان - الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م.
٣٠. اللمع في العربية، لابن جني - تح: الدكتور سميح أبو مغلي - دار مجدلاوي، الأردن ١٩٨٨م .
٣١. المرتجل، لابن الخشاب (أبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد ت ٥٦٧ هـ) - تح: علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م.
٣٢. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل - تح: الدكتور محمد كامل بركات - ط(١)، السعودية ١٩٨٢م.
٣٣. معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي - مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل ١٩٩٠ م .
٣٤. معجم شواهد النحو الشعرية، للدكتور حنا جميل حداد - ط(١)، دار العلوم للطباعة والنشر، السعودية ١٩٨٤ م .
٣٥. مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري - تح: الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب - ط(١)، الكويت ٢٠٠٠م.
٣٦. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني - تح: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق ١٩٨٢م.
٣٧. المقتضب، للمبرّد - تح: محمد عبدالخالق عزيمة - ط(٢)، مصر ١٩٧٩م.
٣٨. المقرب، لابن عصفور الإشبيلي - تح: أحمد عبدالستار الجوارى و عبدالله الجبوري - ط(١)، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧١م.
٣٩. همع الهوامع، للسيوطي - تح: الدكتور عبدالعال سالم مكرم - عالم الكتب، مصر ٢٠٠١م.